

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

عالم جديد احنا أوله

Internal

16710

ebank.com.eg



MOORE Egypt

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتصدر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

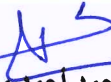
من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات - شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحنه التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

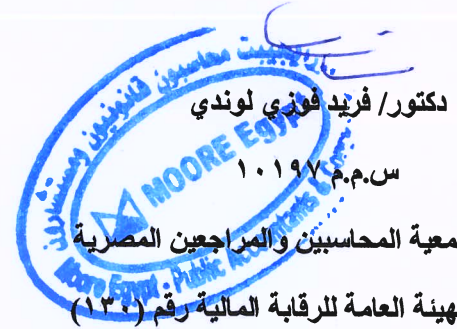
القاهرة في: ٢٢ فبراير ٢٠٢٤

مراقبا الحسابات


محاسب/ محمد أحمد محمود عوض

رئيس القطاع

الإدارة المركزية للرقابة على البنوك


دكتور/ فريد فوزي لوندي
س.م.م ١٠١٩٧
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٠)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح رقم	الأصول
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,١٨٤,٧٤٣	(١٢)	نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصري
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	(١٣)	أرصده لدي البنوك
٣٨٠,٦٩٤	٥٢٤,٣٤٢	(١٤)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٢,١٣٣,٢٤٥	(١٥)	قروض وتسهيلات للعملاء
٢٦٨,٣٢١	٦٩١,٧٧٦	(١٥)	قروض وتسهيلات للبنوك
-	٤,٢١١	(١٦)	مشتقات مالية
			استثمارات مالية :
١٥,٨٦٨,٠٦٠	٢١,٤٣٦,٠٠٤	ا/(١٧)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٢,١٠٣,٣٦٦	٧,٩٣٤,١١٥	ب/(١٧)	- بالتكلفة المستهلكة
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٨)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٤٢,٤٧٨	١٤٦,٠٧٠	(١٩)	أصول غير ملموسة
٥,٦٧٥,١٧٤	٤,٤٢٢,٨٠٥	(٢٠)	أصول أخرى
١,٠٧٨,٠٢١	١,٢٢٠,٥٤٣	(٢١)	أصول ثابتة
٣٠٢,٣٨٧	-	(٢٢)	المخزون
١٥٣	٢٤٧	(٢٣)	أصول ضريبية مؤجلة
٩٨,٣٢٧,٣٧٥	١١٨,٤٢٧,٨٤٠		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٦,٨٣٤,٦٣١	١٢,٤١٣,٩٥٧	(٢٤)	أرصدة مستحقة للبنوك
٤,١٧٢,٨١٨	١٩,٩١٣	(٢٥)	عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٦,٧٠٧,٣٨٣	(٢٦)	ودائع العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	(٢٧)	أدوات دين مصدرة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٣٩,٩٦٥	(٢٨)	قروض أخرى
٢,٣٢٥,٥٥٩	٢,٣٤٤,٦٧٥	(٢٩)	إلتزامات أخرى
٢٤٩,٠٣٦	٣٨١,٧٤١	(٣٠)	مخصصات أخرى
٣٩,٧٢١	٦٩,٠٢٦	(٢٣)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٨٨,٣٤١,٤٩٠	١٠٣,٨٢٦,٦٦٠		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
٥,٢٧٣,٦٠٠	٦,٦٠٠,٩٦٠	(٣١)	راس المال المصدر والمدفوع
٣٢٧,٣٦٠	٨٤٠,١٤٤	(٣١)	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال
١,١٣٧,٧٩٧	١,٧٤٧,٢٣٠	(٣١)	إحتياطيات
٣,٠٥٧,١١٧	٥,١٩٣,٦٩٧		أرباح محتجزة
١٩٠,٠١١	٢١٩,١٤٩		حقوق الأقلية
٩,٩٨٥,٨٨٥	١٤,٦٠١,١٨٠		إجمالي حقوق الملكية
٩٨,٣٢٧,٣٧٥	١١٨,٤٢٧,٨٤٠		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

تقرير مراقبي الحسابات مرفق .

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

أحمد محمد جلال
رئيس مجلس الإدارة

محاسب / محمد أحمد محمود عوض

رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات

مراقبا الحسابات



دكتور / فريد فوزي لوندي
س.م.م ١٠١٩٧
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٠)

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	إيضاح رقم	
٨,٢٠٨,٤٩١	١٣,٩٦٧,٦٠٠	(٥)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٥,٠١٢,٩٧١)	(٨,٢٤٨,٤٨٢)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٣,١٩٥,٥٢٠	٥,٧١٩,١١٨		صافي الدخل من العائد
٨١١,٢٣١	١,٨٢٣,٣٤٦	(٦)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٢٢٧,٤٠١)	(٢٩٧,٧٦٥)	(٦)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٥٨٣,٨٣٠	١,٥٢٥,٥٨١		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
١٢,٩١٥	٢٠,٩٠٥	(٧)	توزيعات أرباح
٣٥٤,٠٩٨	٤٣٥,٣٨٣	(٨)	صافي دخل المتاجرة
١٣,٨٨٤	١٦,٤٠٦	(١٧)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(٣٦٠,٥٨٧)	(٦٥١,٢٠٣)	(٩)	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(١,٧١١,٣٢٣)	(٢,٢٦١,٥٤٣)	(١٠)	مصروفات إدارية
٢٠,٨٩٧	(٧٨١)	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٢,١٠٩,٢٣٤	٤,٨٠٣,٨٦٦		صافي الربح قبل الضرائب
(٧٧٢,٢٦٩)	(١,٤٠٢,٣٢٠)		ضرائب الدخل
٢,٢٣١	٩٢٧		الضرائب المؤجلة
١,٣٣٩,١٩٦	٣,٤٠٢,٤٧٣		صافي أرباح السنة
			يتمثل في:
١,٣٢٠,٨٨٣	٣,٣٧٥,٣٣٤		نصيب المساهمين في البنك
١٨,٣١٣	٢٧,١٣٨		نصيب الأقلية
١,٣٣٩,١٩٦	٣,٤٠٢,٤٧٣		

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فلاح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الاحتياطيات											
الإجمالي	حقوق الأقلية	أرباح محتجزة	احتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	احتياطي المخاطر البنكية - أصول الت ملكيتها للبنك	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المدفوع
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢											
٦,٩٠٢,٣٣٠	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٤,١٧١	١٨٢,٨٥٧	-	١٢٢,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٦,٢٧٣	-	١,١٨٥	٥,٠٨٨	-	-	-	-	-	-	-	-
٦,٩٠٩,٦٠٣	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٥,٣٥٦	١٨٨,٩٤٥	-	١٢٢,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٢,٠١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٧,٣٦٠	-
-	٨٨٤	(٢,٠٠٠)	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-
-	٥٨٥	(٩,٠٤٣)	-	-	-	-	-	-	٨٩,٨٤٦	-	-
-	-	(١٠,٨٠٧٥)	-	-	١٠,٨٠٧٥	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩١٣)	-	١,٩١٣	-	-	-	-	-	-	-
٨,٤٩٥	-	-	٨,٤٩٥	-	-	-	-	-	-	-	-
(٤٨,٦٨٤)	-	-	(٤٨,٦٨٤)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٥,١٩٤)	-	-	(٢٥,١٩٤)	-	-	-	-	-	-	-	-
٨,٦٤٠	٤,٣٤٢	-	-	-	-	-	٤,٢٩٨	-	-	-	-
(٦,٤٠٦)	(٢٣,٢٠٣)	٢١,٤٢٤	(٤,٦٢٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٠,٩,٧٦٧)	-	(٢٠,٩,٧٦٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١,٣٣٩,١٩٦	١٨,٣١٣	١,٣٢٠,٨٨٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩,٩٨٥,٨٨٥	١٩٠,٠١١	٣,٠٥٧,١١٧	١١٨,٩٣٦	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣											
٩,٩٨٥,٨٨٥	١٩٠,٠١١	٣,٠٥٧,١١٧	١١٨,٩٣٦	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩,٩٨٥,٨٨٥	١٩٠,٠١١	٣,٠٥٧,١١٧	١١٨,٩٣٦	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
١,٠٠٧,٢٢١	٧,٢٢١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	٢٢٧,٣٦٠
-	-	(٨٤,٠١٤٤)	-	-	-	-	-	-	-	٨٤,٠١٤٤	-
١٧٢,٥١٧	٨٨٤	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	١٧٤,٦٣٤	-	-	-
٥٩,٦٤٣	١,٨٢٥	(١٢٢,٥٠١)	-	-	-	-	-	-	١٩٠,٣١٨	-	-
-	٢٢	(٢,٠٢٢)	-	-	-	٣,٠٠٠	-	-	-	-	-
-	-	(٨٥,١٦٢)	-	-	٨٥,١٦٢	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩٥٧)	-	١,٩٥٧	-	-	-	-	-	-	-
٥,٠٠٥٣	-	-	٥,٠٠٥٣	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣٤,٦٠٠	-	-	١٣٤,٦٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
(٣٠,٢٨٩)	-	-	(٣٠,٢٨٩)	-	-	-	-	-	-	-	-
٩٣,٣١٦	(٧,٩٥٢)	١٠,١,٢٦٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٧٤,٢٣٤)	-	(٢٧٤,٢٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢,٤٠٢,٤٧٢	٢٧,١٣٨	٢,٣٧٥,٣٣٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤,٦٠١,١٨٠	٢١٩,١٤٩	٥,١٩٣,٢٩٩	٢٧٢,٢٩٩	٣,٨٧٠	٣١٦,٤٩٥	١٩٨,٤٣٢	٣٢,٨٤٢	٢٠,٥,٩٨١	٧١٦,٣١١	٨٤,٠١٤٤	٦,٦٠٠,٩٦٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	رقم
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢,١٠٩,٢٣٤	٤,٨٠٣,٨٦٦	
١٣٢,٥٧٦	١٣٢,٦٥٣	(٢١)
٣٨,٢٦٤	٩٣,٠٧٧	(١٩)
٣٤٩,٩٥٧	٥٣٦,٦٧٧	(٩)
(٣,٥٣٨)	٣٨,١٦١	(٩)
(١,٨١٥)	١٤,٤٣٤	(٩)
٦٣	٤٠,٦٨١	(٩)
٥٦٦	٩,١٦٣	(٩)
(٢٣٦)	(١,٦٤٨)	(٩)
١٥,٥٨٩	١٣,٧٣٦	(٩)
٧٤,٩٨٣	١٣٧,٩٤٩	(٣٠)
(١٠٠,٤٠٩)	(١,٨٦٩)	(١١)
(٢,٨١٦)	(١٩٢)	
(٥١٦,٣٥٩)	(٤١١,٢٤٧)	
(٤١,٠٦٣)	-	
٢٣,٣٤١	١١,٣١٢	(٣٠)
(١٢,٩١٥)	(٢٠,٩٠٥)	
(٩,٥٦١)	(٤٥,٧١١)	
٢,٠٥٥,٨٦٢	٥,٣٥٠,١٣٥	
(٢,٦٤٢,٣٣٣)	٦٠٨,٢٢٧	(١٣)
(٦,٤٥٧,٩٨٤)	٣,٣٣٧,١٧٥	
(١٢٩,٧٥٢)	(١٣٦,٥١٥)	(١٤)
(٨,٥١٥,٥٦٠)	(١٠,٧١١,٧١٥)	(١٥)
-	٣٠٢,٣٨٧	
(٢٠٥,٠٢٨)	١,٦٠٢,٧٦٦	(٢٠)
٤,٢٩٠,٩٣٤	٥,٥٧٩,٣٢٦	(٢٤)
٤,١٥٠,٧٤٩	(٤,١٥٢,٩٠٥)	(٢٥)
٨,٣٧٩,٢٩٢	١٤,٠٢٥,٩٤٤	(٢٦)
٤٢٦,١٥٩	(٣٩١,٩٩٣)	(٢٩)
(٥١٤,٣٢٣)	(٩٩١,٢١٢)	
(٢٦,٢٩٣)	(٨,٦٠٢)	(٣٠)
(٣,٧٨٤)	-	
٨٠٧,٩٤٠	١٤,٤١٣,٠١٨	
(٧٧,٥٧٧)	(٢٦٨,٢٥٢)	(٢١)
٤٤٠,٢٠٠	٢٢,٦٢٥	
٢,٨١٦	١٩٢	
(٣١,١٠٦)	(١٥١,٠٢٨)	(١٩)
(٤١٢,٧٢٥)	(٨٣٠,٢٦٠)	ا/(١٧)
١٠,٣٢٦,٢٦٥	٧٠٢,٨٦١	ا/(١٧)
(١١,١٩٥,٠٠٦)	(٨٢٤,٩١٩)	ب/(١٧)
١,١٥٨,٧٧٧	٥,٢٩١,٧٢٢	ب/(١٧)
١٢,٩١٥	٢٠,٩٠٥	
٢٢٤,٥٥٩	٣,٩٦٣,٨٤٦	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك أصول ثابتة		
استهلاك أصول غير ملموسة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادون الخزائن الحكومية		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزائن الحكومية		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك		
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات		
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى		
عبء (رد) المخصصات الأخرى		
خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها		
أرباح رأسمالية		
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملة الاجنبية		
عبء (رد) التزامات التقاعد		
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى		
توزيعات الأرباح		
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		
صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات		
أرصدة لدى البنوك		
ادون الخزائن وأوراق حكومية أخرى		
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر		
قروض و تسهيلات للعملاء و البنوك		
المخزون		
أصول أخرى		
أرصدة مستحقة للبنوك		
عمليات بيع ادون خزائن مع الالتزام بإعادة الشراء		
ودائع العملاء		
التزامات اخرى		
ضرائب الدخل المسددة		
مخصصات أخرى		
إلتزامات مزايا تقاعد		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		
أرباح رأسمالية		
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
توزيعات أرباح محصلة		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم
٤١٠,٧٦٨	(١٤٨,٣٢١)	(٢٨)
٢,٠١٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	
(٢٠٩,٧٦٧)	(٢٧٤,٢٣٤)	
١٠,٦٢٦	٣٢٥,٤٧٦	
٢,٢٢١,٦٢٧	٩٠٢,٩٢٠	
٣,٢٥٤,١٢٦	١٩,٢٧٩,٧٨٥	(٣٣)
٨,٤١١,٢٣٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	
١١,٦٦٥,٣٦٠	٣٠,٩٤٥,١٤٣	
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,١٨٤,٧٤٣	(١٢)
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	(١٣)
١٥,٢١٣,٣٥٧	٢٠,٤٤٩,٤٠١	
(٩,٤٢٦,٤٣٧)	(٨,٨٠٧,٩٨٨)	(١٢)
(١٣,٨٧٠,٩٣٢)	(١٠,٦٠٣,٨٧٦)	
١١,٦٦٥,٣٥٧	٣٠,٩٤٥,١٤٣	

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى
زيادة رأس المال
توزيعات الأرباح المدفوعة
تغير حقوق الملكية
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل

صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة المالية
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة المالية

وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
أرصدة لدى البنوك
أدوات خزائنة وأوراق حكومية أخرى
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الأزمي
أدوات خزائنة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

معاملات غير نقدية

مبلغ ٦١,٠٨٨ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير مملوسة

مبلغ ١٥٤,٣٦٣ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمة العادلة والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة والالتزامات الضريبية الموجلة والأرباح المحتجزة

مبلغ ٤٣٢,٧٢٦ ألف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١,٣٣٩,١٩٦	٣,٤٠٢,٤٧٣	صافي أرباح السنة
		<u>بتنود لا يتم إعادة تنويها من خلال الأرباح و الخسائر</u>
(٢٥,١٧٩)	٩,٧٥٥	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥,٨٢٧	١٩,١٨٠	أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١٠٣,٧١٨	٧٦,٨٦٨	أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
		<u>بتنود يتم إعادة تنويها من خلال الأرباح و الخسائر</u>
(١٣٧,٦٧٧)	٢٨,٧٩٨	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٨,٤٩٦	٥٠,٠٥٣	خسائر أنتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
(٢٥,١٩٤)	(٣٠,٢٩٠)	ضرائب الدخل
١,٢٦٩,١٨٧	٣,٥٥٦,٨٣٥	صافي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمع وتقرأ معها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى- مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٦٥٨ موظف في تاريخ القوائم المالية.

تبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٤

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، ويتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد والتعليمات .

وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقاً لأخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ :

نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بألف جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا المالية القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصري للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	إيجيبت كابيتال العقارية
٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	٨٥,١٣٩	١٧٠,٢٧٩	شركة EBE FACTORS
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة إيجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

- نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➤ شركة إيجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ "شركة مساهمة مصرية".

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة إيجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط

➤ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات والمنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية والفنادق والموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها والمطاعم واستغلال وإدارة وبيع وتاجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً وتقديم كافة الخدمات اللازمة والمكاملة لهذه المنشآت ومباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها ويجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها من المنشآت التي تتناول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➤ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أويروي الغردقة - سابقاً - شركة مساهمة مصرية" طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً علي موافقة الهيئة العامة للاستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

➤ شركة أي بي اي للتخصيم:

انشأت طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وخاضعة لأحكام قانون سوق المال وتم قيدها بالسجل التجاري وحصلت على ترخيص مزوالة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقنتاه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقنتاه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات والفرق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أدون الخزائنة

يتم الاعتراف الأولي بأدون الخزائنة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الإثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات والاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وان الإضافات والاستبعادات هي إضافة واستبعاد للأصول المالية والتي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

- التصنيف:

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض والمديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي الى تغييرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والنتيجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبني لهذه الأصول:

• المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبني، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

- المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً - بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبني، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكتشف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١- معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

• التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).

• الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

• الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".

• أية التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

- المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم اراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناء على المعايير التالية:-

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.* جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لناية خاصة) انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. 	<ul style="list-style-type: none"> أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٣٠ يوم* متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة. 	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> تعثر المقترض مالياً. اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخمص كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة. 	<ul style="list-style-type: none"> درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. و/أو تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية. 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> وفاة أو عجز المقترض. 	<ul style="list-style-type: none"> تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.
	<ul style="list-style-type: none"> تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تم تعديلها بناء على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على أولا: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقا للتعليمات الحالية).

٢. بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لهؤلاء العملاء.

٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبه / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقى وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أو لأبعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثاً: يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" بعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أيأ من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال؛ و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال وطريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أداها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع و نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعزيز التدفقات النقدية عن طريق البيع).

• إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية والملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله أو عندما يقوم البنك بنقل أو بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي أو (القيمة المدرجة لجزء الأصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصص منه أي التزام جديد مفترض أو أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر. اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم إثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بأسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم إثبات أية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها أو الاحتفاظ من قبل البنك كأصل أو التزام منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الأصول المالية الأصلية ويتم إثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل أو عندما لم يتم بنقل أو إبقاء المخاطر والمنافع الجوهرية للأصول ولكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.
- الالتزامات المالية
- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه أو أغنائه أو انتهاء مدته.

ز- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة" . وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبنود المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبنود المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتتخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للاداء في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أو القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للاداء في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الاعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة

لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الاداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الاعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للاداء باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للاداء عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ي- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الاداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للاداء المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الاداة المالية

مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضطحة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهتمس قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضطحة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي. ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الالتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضطحة ويتم تحمل خسائر اضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة. ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول كونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل. كما يؤخذ في الاعتبار بان البنك يقوم الاعتماد على أحد الطرق الفنية في قياس القيمة العادلة للاستثمارات التي لا يتوافر لها سعر سوقى

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع - الأصول غير الملموسة

١/ع برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدر لها (تتراوح ما بين ٣٣,٣٣% إلى ١٠٠ %) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكيفات	١٠-٥ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوؤ ضمن أصول محددة بقرينة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والغهد ، والسياتك الذهبية ، والعملات النقدية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للندفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخضومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا يندشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستحجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

خ - مزايا العاملين

خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولانحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية. ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجر والمرتببات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

٢/ - التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

٣ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة المالية كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي . ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

٤ - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقرض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

٥ - رأس المال

١/ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

٢/ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى التزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

٣/ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

٤ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

٥ - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ووضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم

معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسنولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبينها الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة. يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال، بالنسبة للقروض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع الدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزائنة والأوراق الحكومية الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان علي مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري
 - رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
 - رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية
- وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات. يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بحفظ من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ

الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/١ سياسة قياس خسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/أ) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، نقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	٨٢,٧٥%	٢٢,٦٨%	٨٠,٢٣%	١٤,٦٤%
المتابعة العادية	١٤,٥٤%	٢٨,١٠%	١٥,٠٩%	١٩,٢٥%
المتابعة الخاصة	٠,٣٥%	٣,٣٤%	١,١٠%	٦,٩٨%
ديون غير منتظمة	٢,٣٦%	٤٥,٨٨%	٣,٥٩%	٥٩,١٣%
	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/١ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/أ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

مدلول التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	نسبة المخصص	مدلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	%١	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	%١	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	%٣	مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	%٥	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	%٢٠	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	%٥٠	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	%١٠٠	ردينة	١٠

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			قروض منتظمة	شروط التصنيف
ردينة	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى		
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	ستة أشهر	—	مدة التأخر في السداد
%١٠٠	%٥٠	%٢٠	%٣	المخصص

٥- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩,٨٢٥,١٥٩	٩,١٩٩,٢٣٠
(٤,٢٦٥)	(١٤,٤٨٧)
٩,٩٢٨,٥٠٩	٢٠,٧٢٣,٠١٩
(٣٥)	(١٥٦)
٢١٢,٠٤١	١٥٦,١٥٥
٢٦٣,٢٧٣	٣٧٤,٠١٧
٦٥,٢٧٢	١٦٩,٧٣٤
٣,٧٨٠,٧٧١	٦,٣٣٢,٢٥٤
٤٢٥,٧٦٥	٨٣٧,٥٦٤
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٥٦٦,٧٤٥
٨,٩٠٩,١٧٦	٩,٥٨٣,١٤٨
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٥٢٩,٩٣٨
(١٣٤,٣٤٢)	(١٥١,٥٨٢)
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(٢,١٠٨,٥٧٤)
٢٦٨,٥٢٨	٧٣٢,٦٣٠
(٢٠٧)	(٤٠,٨٥٤)
-	٤,٢١١
٢٧,٤٤١,٤٧٦	٢٨,٧٣٨,٠٦١
(٣,٥٤٧)	(١٣,٣٩٠)
١,٠٨٥,٦٦٨	٨٧٢,٢٤٤
٩١,٦٠٥,٨٠٦	١١٢,٤٨٩,٩٠٨

نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

- ارصدة لدى البنوك

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين

قروض وتسهيلات للعملاء

- قروض لافراد:

- حسابات جارية مدينة

- بطاقات ائتمان

- قروض شخصية

قروض عقارية

- قروض لمؤسسات:

حسابات جارية مدينة

قروض مباشرة

قروض مشتركة

يخصم : إيرادات تحت التسوية

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

قروض وتسهيلات للبنوك

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

مشتقات مالية

استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة

المستهلكة

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

أصول أخرى (عوائد مستحقة)

الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩,٦٧٤,٠٣١	١٤,٥٩٥,٧٩٥
٢,٧٨٥,٢١٩	٢,٦٧٠,٦٥١
١,٠٢٩,٠١٣	٢,٧٦٧,٧٩٤
٥١٢,٤٠٠	٩٦٧,٨٤٦
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٤,٠٣٨,٣٧٥)
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٦,٩٦٣,٧١٢
٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٨٢١,٧٩٤
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٩,٧٨٥,٥٠٦

خطابات ضمان

الاعتمادات المستندية (استيراد)

الاعتمادات المستندية (تصدير معرزة)

اوراق مقبولة الدفع

يخصم : غطاءات نقدية

الصافي

ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية

إجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٥٢,٥٧٥,٣١٦
٢٩٧,٧٧٨	٥٢٧,٨١٢
١,٦١٠,٢٨٩	١,٢٩٠,٢٧٣
٤٤,٦٩٢,٤٩٤	٥٤,٣٩٣,٤٠٠
(١٣٤,٣٤٢)	(١٥١,٥٨٢)
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(٢,١٠٨,٥٧٤)
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٢,١٣٣,٢٤٥

لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال

متأخرات ليست محل اضمحلال

محل اضمحلال

الإجمالي

يخصم: إيرادات تحت التسوية

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات			أفراد			
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٤٤,٦١٩,٧٩٤	٤,٦٩١,٤٠٦	٧,٥٣٧,٥٣٢	٢٥,١٣٩,٠٩٩	٨٢٢,٩٠٢	٥,٩٠٩,٠٨٢	١٤٥,٧٥٦	٣٧٤,٠١٧	١- جيدة
٧,٩٥٥,٥٢٢	٢,٨١٣,٥٠٩	١,٨٩٨,٣٥٥	٣,٢٤٣,٦٥٨	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٥٢,٥٧٥,٣١٦	٧,٥٠٤,٩١٤	٩,٤٣٥,٨٨٨	٢٨,٣٨٢,٧٥٧	٨٢٢,٩٠٢	٥,٩٠٩,٠٨٢	١٤٥,٧٥٦	٣٧٤,٠١٧	الإجمالي

ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات			أفراد			
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٣٥,٦٢٠,٠١٨	٤,١٧٨,٨٠٣	٦,٧٩٤,٣٨٨	٢٠,٣٨٥,٥١٥	٤٢٠,١٤٨	٣,٥٢٣,١٨٢	٥٤,٧١١	٢٦٣,٢٧٣	١- جيدة
٧,١٦٤,٤١٠	٢,٥٣٣,٢٢٩	١,٦٩٤,٥٤٨	٢,٩٣٦,٦٣٣	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٦,٧١٢,٠٣١	٨,٤٨٨,٩٣٦	٢٣,٣٢٢,١٤٧	٤٢٠,١٤٨	٣,٥٢٣,١٨٢	٥٤,٧١١	٢٦٣,٢٧٣	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

ألف جنيه مصري						٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٧٢,١٨١	٦,٨٨٤	٢٤,٣٤٤	٧,٢٣٥	٢١٨,٤٦٧	١٥,٢٥٢	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٢٥٥,٦٣٠	١٨,١٣٩	١٢٦,٣٤٩	٧,٣٥٠	٩٧,٨٤٠	٥,٩٥١	متأخرات من ٣١ الى ٩٠ يوم
٥٢٧,٨١٢	٢٥,٠٢٣	١٥٠,٦٩٣	١٤,٥٨٥	٣١٦,٣٠٧	٢١,٢٠٣	الإجمالي

ألف جنيه مصري						٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٣٢,٣٥٦	٢٧,٩٨٥	٥٦,٩٣٠	٤,٢٥٦	١٣٥,٦٨٩	٧,٤٩٦	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٦٥,٤٢٢	-	٣,٣٦٤	١,٣٦٢	٥٨,٦١٥	٢,٠٨٠	متأخرات من ٣١ الى ٩٠ يوم
٢٩٧,٧٧٨	٢٧,٩٨٥	٦٠,٢٩٤	٥,٦١٧	١٩٤,٣٠٥	٩,٥٧٦	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٢٩٠,٢٧٣ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مقابل مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالي القيمة العادلة للضمانات مبلغ ١٧٤,٨٠١ ألف جنيه

ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				التقييم
		مؤسسات		أفراد		
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	
	١,٢٩٠,٢٧٣	٢٢٠,٤٢٠	٩٦٠,١٣٥	١٠٦,٨٦٥	٢,٧٧٥	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٢٩٠,٢٧٣	٢٢٠,٤٢٠	٩٦٠,١٣٥	١٠٦,٨٦٥	٢,٧٧٥	الإجمالي	
ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				التقييم
		مؤسسات		أفراد		
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	
	١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	الإجمالي	

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٥٠٢,٢١٩ (فقط خمسمائة وإثنين مليون ومئتان تسعة عشر ألف جنيه) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦-أ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
استثمارات في اوراق مالية	استثمارات في اوراق مالية	استثمارات في أوراق مالية
(ادوات دين)	(ادوات دين)	
٢٧,٤٢٥,٣٥٧	٢٨,١١٧,٩٣٨	تقييم B-
٢٧,٤٢٥,٣٥٧	٢٨,١١٧,٩٣٨	الإجمالي

٧-أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية	
		والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى
٩,١٩٩,٢٣٠	٢٤,٧٦٣	١٤٧,٤٢٢	٩,٠٢٧,٠٤٥
(١٤,٤٨٧)	-	-	(١٤,٤٨٧)
٢٠,٧٢٣,٠١٩	-	-	٢٠,٧٢٣,٠١٩
(١٥٦)	-	-	(١٥٦)
١٥٦,١٥٥	-	-	١٥٦,١٥٥
٣٧٤,٠١٧	١٦,٦٧١	١٣٤,٧٢١	٢٢٢,٦٢٥
١٦٩,٧٣٤	١٠,٤٤٤	٤٩,١٠٩	١١٠,١٨٢
٦,٣٣٢,٢٥٤	٤٣٧,٣٦٠	١,٦٦٧,٨٢٨	٤,٢٢٧,٠٦٥
٨٣٧,٥٦٤	١١٦,٢٠٩	١٤١,٠٤٢	٥٨٠,٣١٣
٢٩,٥٦٦,٧٤٥	٢٤٩,٧٥٢	٥,٧٥٨,٩٦٩	٢٣,٥٥٨,٠٢٤
٩,٥٨٣,١٤٨	٥٠٠,٤٧٩	١,٥٥٤,٩٩٨	٧,٥٢٧,٦٧٠
٧,٥٢٩,٩٣٨	١٦١,٨٤٩	٣٩٢,٤٧٣	٦,٩٧٥,٦١٧
(١٥١,٥٨٢)	-	(٩٩٢)	(١٥٠,٥٩٠)
(٢,١٠٨,٥٧٤)	(٩٩,٢٠٤)	(٥٦٨,٠٠٩)	(١,٤٤١,٣٦١)
٧٣٢,٦٣٠	-	٣١,٨٥١	٧٠٠,٧٧٩
(٤٠,٨٥٤)	-	(١)	(٤٠,٨٥٣)
٤,٢١١	-	-	٤,٢١١
٢٠,٧٩٠,٥٥٦	-	-	٢٠,٧٩٠,٥٥٦
٧,٩٤٧,٥٠٦	-	-	٧,٩٤٧,٥٠٦
(١٣,٣٩٠)	-	-	(١٣,٣٩٠)
٨٧٢,٢٤٤	١١,٠٧٩	٢٠,٣٧٣	٨٤٠,٧٩٢
١١٢,٤٨٩,٩٠٨	١,٤٢٩,٤٠٢	٩,٣٢٩,٧٨٤	١٠١,٧٣٠,٧٢٢

نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

ارصدة لدى البنوك

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

قروض وتسهيلات للعملاء :

قروض لافراد:

حسابات جارية مدينة

بطلقات ائتمان

قروض شخصية

قروض عقارية

قروض لمؤسسات:

حسابات جارية مدينة

قروض مباشرة

قروض مشتركة

يخصم : إيرادات تحت التسوية

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

قروض وتسهيلات للبنوك

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

مشتقات مالية

استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:

- أدوات دين

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

- أدوات دين

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

أصول أخرى(عوائد مستحقة)

الإجمالي

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري	قطاع الأفراد و الأنشطة الأخرى	قطاع عالم خارجي ومعاملات دولية	قطاع خاص	قطاع حكوي	
٩,١٩٩,٢٣٠	-	-	-	٩,١٩٩,٢٣٠	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١٤,٤٨٧)	-	-	-	(١٤,٤٨٧)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢٠,٧٢٣,٠١٩	-	٣,٨٢٨,٨٥٢	٥١٢,٢٧٢	١٦,٣٨١,٨٩٥	ارصدة لدى البنوك
(١٥٦)	-	-	-	(١٥٦)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٥٦,١٥٥	-	-	-	١٥٦,١٥٥	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر : قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لافراد:
٣٧٤,٠١٧	٣٧٤,٠١٧	-	-	-	حسابات جارية مدينة
١٦٩,٧٣٤	١٦٩,٧٣٤	-	-	١	بطلقات ائتمان
٦,٣٣٢,٢٥٤	٦,٣٣١,٨٩٧	-	-	٣٥٧	قروض شخصية
٨٣٧,٥٦٤	٨٣٧,٥٦٤	-	-	-	قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
٢٩,٥٦٦,٧٤٥	٦١١,١٠١	-	٢٧,٧٩٠,٦٧٩	١,١٦٤,٩٦٥	حسابات جارية مدينة
٩,٥٨٣,١٤٨	٤٧٥,٨٣٧	-	٩,١٠٧,٣١١	-	قروض مباشرة
٧,٥٢٩,٩٣٨	-	-	٣,٦٣٢,٨٧٤	٣,٨٩٧,٠٦٤	قروض مشتركة
(١٥١,٥٨٢)	-	-	(١٥١,٥٨٢)	-	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(٢,١٠٨,٥٧٤)	(١٣,٣٥٩)	-	(٢,٠٨٨,٠٧٢)	(٧,١٤٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٧٣٢,٦٣٠	-	٣٥,٦٥٥	-	٦٩٦,٩٧٥	قروض و تسهيلات للبنوك
(٤٠,٨٥٤)	-	(٢٠,٧٥٤)	-	(٢٠,١٠٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٤,٢١١	-	-	-	٤,٢١١	مشتقات مالية
					استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
٢٠,٧٩٠,٥٥٦	-	-	٧٦٢,٨٨٨	٢٠,٠٢٧,٦٦٨	- أدوات دين
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٧,٩٤٧,٥٠٦	-	-	-	٧,٩٤٧,٥٠٦	- أدوات دين
(١٣,٣٩٠)	-	-	-	(١٣,٣٩٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٨٧٢,٢٤٤	٥٢١,٦٣٤	-	١٢,٥٥٩	٣٣٨,٠٥٢	أصول أخرى (عوائد مستحقة)
١١٢,٤٨٩,٩٠٨	٩,٣٠٨,٤٢٣	٣,٨٤٣,٧٥٣	٣٩,٥٧٨,٩٣٠	٥٩,٧٥٨,٨٠٢	الإجمالي

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظه المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظه لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة، وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً وبلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ خطر سعر العائد

- يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

يتكون بسط النسبة من النقدية، الفائض في الأرصدة الإحتياطية لدي البنك المركزي المصري، شيكات مشتراه و أذون علي الخزانة وأوراق الحكومية المصرية القابلة للتداول و أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ٣ شهور و تخصم الأصول المرتهنة أو المقترض. ويتكون مقام النسبة من شيكات و حوالات و خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع، صافي المستحق للبنوك المحلية وودائع العملاء، ٥٠% من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة و تخصم الإلتزامات بالعملة المحلية المغطاة.

د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها أية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويخصص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ديسمبر ٢٠٢٣.

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	رأس المال
٩,٥٩٧,١٧٥	١٣,١٣٨,٦٦١	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٥,٦٠٠,٩٦٠	٧,٤٤١,١٠٤	رأس المال المصدر والمدفوع
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	الاحتياطيات
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٢٤٢	الأرباح المحتجزة
١١٠,١٤٤	٢٠٤,١٥٩	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٩٤٤,٦٠١	٢,٢٠٩,٢٢١	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٨,٦٨٦	٢٧,١١٤	حقوق الأقلية
(١١٠,٩٣٣)	(٢١٤,٦٤١)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٩,٠٩٤,٣٨٥	١٢,٢٨٣,٨٣٣	إجمالي الشريحة الأولى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٤٩٢,٦٩٢	٨٤٤,٧٣٠	مخصص خسائر الأضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة
٥٠٢,٧٩٠	٨٥٤,٨٢٨	إجمالي الشريحة الثانية
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر:
٥٥,٨٧٦,٧٧٧	٧٣,٤١٣,١٠٣	إجمالي مخاطر الائتمان
٢٠٨,٥٧٣	٥٧٢,٣٢٩	إجمالي مخاطر السوق
٤,٠٧٢,٨٨٩	٤,٠٧٢,٨٨٩	إجمالي مخاطر التشغيل
٦٠,١٥٨,٢٣٩	٧٨,٠٥٨,٣٢٢	إجمالي
١٥,٩٥%	١٦,٨٣%	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية - مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل (%)

بناء على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية بدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣% ، ويخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
٥,٦٠٠,٩٦٠	٧,٤٤١,١٠٤	رأس المال المصدر ولمدفوع
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	الاحتياطيات
١١٠,١٤٤	٢٠٤,١٥٩	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٢٤٢	الأرباح المحتجزة
٩٤٤,٦٠١	٢,٢٠٩,٢٢١	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٨,٦٨٦	٢٧,١١٤	حقوق الأقلية
(١١٠,٩٣٣)	(٢١٤,٦٤١)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي
٩,٠٩٤,٣٨٥	١٢,٢٨٣,٨٣٣	إجمالي الشريحة الأولى
		التعرضات داخل وخارج الميزانية:
١٠١,٦٢٣,٣٧٥	١١٧,١١٤,٢٨٩	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١٠,٥٩٠,٠١٩	١٤,٠٩٨,٨٠٩	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
١١٢,٢١٣,٣٩٤	١٣١,٢١٣,٠٩٨	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٨,١٠%	٩,٣٦%	نسبة الرافعة المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٥,٠١٢,٨٩٠	٨,٥٩٠,٢٤٢	عائد القروض والائرادات المشابهة من :
١,٠٧٠,١٨٤	٢,٣٣٩,٣١٠	- قروض وتسهيلات للعملاء
١,٦٠٤,٠٠٩	١,٣٤٦,١١١	- أذون الخزانة
٢٨,١٨١	٣٩,١١١	- سندات الخزانة
٤٦٩,٩٦٤	١,٥٧٣,٣٠٨	- سندات الشركات
٢٣,٢٦٣	٧٩,٥١٨	- ودائع وحسابات جارية
٨,٢٠٨,٤٩١	١٣,٩٦٧,٦٠٠	- أخرى
		إجمالي
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
		ودائع وحسابات جارية:
(٣٥٥,٧٩٨)	(١,١٦١,٧٩٤)	- للبنوك
(٤,٤١٤,٦٣٦)	(٦,٧٩٥,٠١٣)	- للعملاء
(٦٢,١٢٦)	(١٢٦,٣٨٩)	- قروض أخرى
(١٨٠,٤١١)	(١٦٥,٠٥١)	- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
	(٢٣٥)	- أخرى
(٥,٠١٢,٩٧١)	(٨,٢٤٨,٤٨٢)	إجمالي
٣,١٩٥,٥٢٠	٥,٧١٩,١١٨	صافي

٦- صافي الدخل من الاتعاب والعمولات

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٦٥٠,٠٩٧	١,٤٩٢,٧٣٨	ايرادات الاتعاب والعمولات :
٢,٥٣٦	٢,١٠٣	- الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان والتشغيل
١٥٨,٥٩٨	٣٢٨,٥٠٥	- اتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٨١١,٢٣١	١,٨٢٣,٣٤٦	- اتعاب أخرى
		إجمالي
		مصروفات الاتعاب والعمولات
(٢٢٧,٤٠١)	(٢٩٧,٧٦٥)	- اتعاب أخرى مدفوعة
(٢٢٧,٤٠١)	(٢٩٧,٧٦٥)	إجمالي
٥٨٣,٨٣٠	١,٥٢٥,٥٨١	صافي

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	توزيعات أرباح
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
١٢,٩١٥	٢٠,٩٠٥	- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
-	-	- شركات تابعة
١٢,٩١٥	٢٠,٩٠٥	الاجمالي

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	صافي دخل المتاجرة
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
١٩٩,٨٦٤	٢٩٣,٨٢٣	- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	٤,١١١	- أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجلة
-	١٠٠	- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
٦٧,٧٠٤	٦٢,٤٩٥	- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٤٦,٥١٥	٢٢,٨٠٣	- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٤٠,٠١٤	٥٢,٠٥١	- أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٣٥٤,٠٩٨	٤٣٥,٢٨٣	اجمالي دخل المتاجرة

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
(٣٤٩,٩٥٧)	(٥٣٦,٦٧٧)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان
٣,٥٣٨	(٣٨,١٦١)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لانون الخزائنة الحكومية
١,٨١٥	(١٤,٤٣٤)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزائنة الحكومية
(٦٣)	(٤٠,٦٨١)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك
(٥٦٦)	(٩,١٦٣)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
٢٣٦	١,٦٤٨	- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات
(١٥,٥٨٩)	(١٣,٧٣٦)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
(٣٦٠,٥٨٧)	(٦٥١,٢٠٣)	الاجمالي

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مصرفات ادارية
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
(٧٦٥,٨٠٧)	(١,٠٠٧,٤٢٧)	- أجور ومرتببات
(٣١,٥٦٠)	(٣٩,٠٤١)	- تأمينات اجتماعية
(٣٦,٦٥٢)	(٣٩,٨٩١)	- نظم الاشتراكات المحددة
(٦١,٠٥٤)	(٨٣,٠٣١)	- نظم المزايا المحددة
(١٦٤,٥٢٦)	(٢١٣,٤٨٨)	- مصرفات العمليات
(٣٨,٤٤٤)	(٤٨,٧٢٦)	- مصرفات الاتصالات
(١٣٣,٣٤٠)	(١٣٤,٧٠٠)	- مصرفات الاعمال
(١١,٥٣٥)	(١٧,١١٩)	- مصرفات الادوات الكتابية والمطبوعات
(٢٩٧,٥٦٣)	(٤٥٢,٣٩٠)	- مصرفات الخدمات
(١٧٠,٨٤٠)	(٢٢٥,٧٢٩)	- مصرف اهلاك الاصول
(١,٧١١,٣٢٣)	(٢,٢٦١,٥٤٣)	الاجمالي

* المتوسط الشهري لإجمالي المرتبات والمكافآت التي تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ يبلغ ٦,٨١٢ ألف جنيه مصري

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :
(١١٧,٠٣٧)	(٥٥,٩٧٠)	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٣,٢٥٥	٨٨,٢٧٥	إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير
١١٨	١٥٥	إيرادات خدمات قانونية
(٧٤,٩٨٣)	(١٣٧,٩٤٩)	(عبء) رد مخصصات أخرى
٤١,٠٦٣	-	(عبء) رد مخصص للالتزامات مزايا التقاعد
٣,٠٢٤	٦,٠٣٧٣	أرباح (خسائر) رأسمالية
١٠٠,٤٠٩	٧٧٠	أرباح (خسائر) أصول الت ملكيتها
٢٣,٨٥٠	٦٢,١٥٠	إيرادات متنوعة
(٨,٨٠٠)	(١٨,٥٨٤)	مصروفات متنوعة
٢٠,٨٩٧	(٧٨١)	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٩٤,٤٥٨	٣٧٦,٧٥٦	- نقدية
٩,٤٣٠,٧٠٢	٨,٨٢٢,٤٧٤	- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٤,٢٦٥)	(١٤,٤٨٧)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,١٨٤,٧٤٣	الإجمالي
٢,١٠٤,٤٠٦	٢,٩١٨,٠٧١	- أرصدة ذات عائد
٧,٧١٦,٤٨٨	٦,٢٦٦,٦٧٢	- أرصدة بدون عائد
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,١٨٤,٧٤٣	

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودعية الدولارية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٢ فبراير ٢٠٢٤)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	١٣- أرصدة لدى البنوك
٣٧٥,٢٦٥	٧٥٣,٠٩٢	- حسابات جارية
٩,٥٥٣,٢٤٤	١٩,٩٦٩,٩٢٧	- ودائع
(٣٥)	(١٥٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	الإجمالي
٤,٠٣١,٠٠٠	١١,٣٥٢,٣٨١	- البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
٣,٤٠٠,٠٨٦	٥,٥٤١,٧٨٦	- بنوك محلية
٢,٤٩٧,٤٢٣	٣,٨٢٨,٨٥٢	- بنوك خارجية
(٣٥)	(١٥٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	الإجمالي
٣٧٥,٢٦٥	٧٥٣,٠٩٢	- أرصدة بدون عائد
٩,٥٥٣,٢١٠	١٩,٩٦٩,٧٧١	- أرصدة ذات عائد متغير
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	الإجمالي
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	- أرصدة متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٤- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أدوات دين:
٢١٩,٨٤٥	٢٢٢,٢١٧	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٧,٨٠٤)	(٣,٠٤٤)	يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١٠٠,٠٠٠	١٠٢,٨٧١	محافظة استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
٦٨,٦٥٤	٢٠٢,٢٩٨	وثائق صناديق الاستثمار:
٣٨٠,٦٩٤	٥٢٤,٣٤٢	صندوق البنك المصري لتنمية الصادرات - ذات العائد التراكمي
		الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٥- قروض وتسهيلات للعملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض لافراد:
٢٦٣,٢٧٣	٣٧٤,٠١٧	- حسابات جارية مدينة
٦٥,٢٧٢	١٦٩,٧٣٤	- بطاقات ائتمان
٣,٧٨٠,٧٧١	٦,٣٣٢,٢٥٤	- قروض شخصية
٤٢٥,٧٦٥	٨٣٧,٥٦٤	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٥٦٦,٧٤٥	- حسابات جارية مدينة
٨,٩٠٩,١٧٦	٩,٥٨٣,١٤٨	- قروض مباشرة
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٥٢٩,٩٣٨	- قروض مشتركة
(١٣٤,٣٤٣)	(١٥١,٥٨٢)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(٢,١٠٨,٥٧٤)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٢,١٣٣,٢٤٥	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات للبنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أوراق تجارية مخصومة
٢٦٨,٥٢٨	٧٣٢,٦٣٠	
٢٦٨,٥٢٨	٧٣٢,٦٣٠	الاجمالي
(٢٠٧)	(٤٠,٨٥٤)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
٢٦٨,٣٢١	٦٩١,٧٧٦	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦
٥٣٦,٦٣٣	١٤٢,٦١٨	٢٠٦,٨٨٧	١٨٧,١٢٧
(٢٦٢,٢٩٧)	(٢٦٢,٢٩٧)	-	-
١٨,٥٦٨	-	-	١٨,٥٦٨
١٠٩,٩٩٥	٧٨,٨١٧	١٨,٣٩٩	١٢,٧٧٩
٢,١٠٨,٥٧٤	٩٦٧,٤٥٥	٦٢٤,٠٦٩	٥١٧,٠٥٠

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال السنة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا لأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٠٧	-	٢٠٧	-
٤٠,٥٩٦	-	٤٠,٥٩٦	-
٥٢	-	٥٢	-
٤٠,٨٥٤	-	٤٠,٨٥٥	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٠٦	٢٣٥,٢٩٣
٣٥٠,٢٤٤	٢٩٩,٧٦٤	٤,٧٥٥	٤٥,٧٢٥
(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)	-	-
٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
١٧٤,٦٦٢	١٣٢,٢٤٤	٢٩,٥٢١	١٢,٨٩٧
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال السنة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا لأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩٩	-	٩٩	-
٢٩	-	٢٩	-
٧٨	-	٧٨	-
٢٠٧	-	٢٠٧	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

١٦- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أي عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الائتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
القيم العادلة		القيم العادلة	
الإلتزامات	الأصول	الإلتزامات	الأصول
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
-	-	٢٧,٥٠٥	٢٧,٦٠٦
-	-	٦٤,٦٧١	٦٨,٧٨١
-	-	-	٤,٢١١

- عقود مبادلة عملات

- عقود مبادلة عقود

إجمالي أصول (الإلتزامات) المشتقات المالية

١٧- استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		١٧/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى:
		- أدوات دين بالقيمة العادلة
		- مدرجة في السوق
١,٢٩٦,٤٤٦	١,٦٥٨,٤٢٠	الصافي
١,٢٩٦,٤٤٦	١,٦٥٨,٤٢٠	
١٤,٥٥٠,٧٣٣	١٩,٦١٠,٨٥٣	- أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخرى
(٥١٢,٦١٦)	(٤٧٨,٧١٧)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد من أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخرى
١٤,٠٣٨,١١٧	١٩,١٣٢,١٣٦	الصافي
٤٣,٠١٨	٦٢,١٩٨	- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٤٩٠,٤٧٩	٥٨٣,٣٥٠	- غير مدرجة في السوق
١٥,٨٦٨,٠٦٠	٢١,٤٣٦,٠٠٤	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى (١)
		١٧/ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		أدوات دين:
		- مدرجة في السوق
١١,١٢٢,٥٨٧	٦,٨٤٨,٠٥١	- يخصم منه: مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٣٤٠٦)	(١٣,٣٩٠)	الصافي
١١,١١٩,١٨١	٦,٨٣٤,٦٦١	
١,٠٣٦,٥٧٥	١,١٥٦,٣٧٥	- أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(٥٢,٢٤٨)	(٥٦,٩٢١)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد من أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(١٤١)	-	- يخصم منه: مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
٩٨٤,١٨٦	١,٠٩٩,٤٥٤	الصافي
١٢,١٠٣,٣٦٧	٧,٩٣٤,١١٥	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
		إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
		- أرصدة متداولة
٢٧,٤٨٠,٩٤٨	٢٨,٧٨٦,٨٦٩	- أرصدة غير متداولة
٤٩٠,٤٧٩	٥٨٣,٣٥٠	
٢٧,٩٧١,٤٢٦	٢٩,٣٧٠,١١٩	
٢٧,١٨٣,٣٥٣	٢٧,٩٦١,٧٨٣	- أدوات دين ذات عائد ثابت
٢٢٤,٦١٣	٧٦٢,٨٨٨	- أدوات دين ذات عائد متغير
٢٧,٤٠٧,٩٦٧	٢٨,٧٢٤,٦٧١	

تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخرى إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، وقد بلغت قيمة السندات في تاريخ التقييم (والقائمة في ديسمبر ٢٠٢٣) ٤,٣٠١,٩٠٩ ألف جم.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها والتي تغيرت قيمتها العادلة

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	سندات حكومية
٤,٠١٩,٤٠٥	٤,٣٠١,٩٠٩	

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٢٨٢,٥٠٣ ألف جم.

(القيمة بالآلاف الجنيه المصري)			
الاجمالي ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	
١٩,٣٨٨,٣٨٤	١,٦٥١,٨٤١	١٧,٧٣٦,٥٤٣	الرصيد في أول السنة المالية ١ يناير ٢٠٢٢
١١,٥٤٥,٢٢١	١١,٣٢٥,٥٢٧	٢١٩,٦٩٤	إضافات
(١١,٤٨٥,٠٤٢)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١٠,٣٢٦,٢٦٥)	إستبعادات (بيع / استرداد)
٦٢,٥١٠	(١٣٠,٥٢١)	١٩٣,٠٣١	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية
٥١٦,٣٥٩	١٦٠,٩٢١	٣٥٥,٤٣٨	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(٢,٩٦٧)	١٠,٣٢٩	(١٣,٢٩٧)	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
٩,٥٦١	٣,٠٢٥	٦,٥٣٦	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(١,٨٩٩)	(١,٨٩٨)		(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠,٠٣٢,١٢٧	١١,٨٦٠,٤٤٩	٨,١٧١,٦٨٠	الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٨,٣١٣,٥٣٧	٢٦٧,٣٧٥	٨,٠٤٦,١٦٢	صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٣٧٤,٠٩٦)	(٢٤,٣١٦)	(٣٤٩,٧٨١)	التغير في عوائد لم تستحق
(١٤١)	(١٤١)		(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٧,٩٧١,٤٢٨	١٢,١٠٢,٣٦٧	١٥,٨٦٨,٠٦١	الرصيد في أول السنة المالية ١ يناير ٢٠٢٣
١,٥٣٤,٦٣٩	٧٠٤,٣٧٩	٨٣٠,٢٦٠	إضافات
(٥,٩٩٤,٥٨٣)	(٥,٢٩١,٧٢٢)	(٧٠٢,٨٦١)	إستبعادات (بيع / استرداد)
١٢٠,٥٤٠	١٢٠,٥٤٠	-	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية
٤١١,٢٤٧	١٥٥,٦٤٩	٢٥٥,٥٩٨	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
٨١,٨٣٦	(٤,٣٩٤)	٨٦,٢٢٩	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
٤٥,٧١١	٤١,٠١٢	٤,٦٩٩	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(٩,٩٨٥)	(٩,٩٨٤)	-	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٤,١٦٠,٨٣١	٧,٨١٨,٨٤٧	١٦,٣٤١,٩٨٥	الرصيد في آخر السنة المالية
٥,١٧٩,٩٢١	١١٩,٨٠٠	٥,٠٦٠,١٢١	صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
٢٩,٢٢٦	(٤,٦٧٢)	٣٣,٨٩٨	التغير في عوائد لم تستحق
١٤١	١٤١	-	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٩,٣٧٠,١٢٠	٧,٩٣٤,١١٦	٢١,٤٣٦,٠٠٤	الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	وتتمثل أنون الخزائنة من خلال الدخل الشامل الأخر في:
١,١٣٠,٠٠٠	٩,٦٠٧,١٢٥	- أنون خزائنة استحقاق ٩١ يوم
٢,٨٥٤,٩٢٥	٢,٣٣٠,٢٢٥	- أنون خزائنة استحقاق ١٨٢ يوم
٢,٦٤٠,٠٠٠	٤٠٢,٣٠٠	- أنون خزائنة استحقاق ٢٧٣ يوم
٧,٩٧٤,٦٤٣	٧,٢٦٩,٨٣٣	- أنون خزائنة استحقاق ٣٦٤ يوم
١٤,٥٩٩,٥٦٨	١٩,٦٠٩,٤٨٣	الإجمالي
(٥١٢,٦١٦)	(٤٧٨,٧١٧)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
١٤,٠٨٦,٩٥٢	١٩,١٣٠,٧٦٦	الإجمالي
(٤٠,٦٢٧)	١٢,١٣٧	- صافى التغير في القيمة العادلة
(٨,٢٠٩)	(١٠,٧٦٧)	- فروق تقييم ارصدة بالعملات الأجنبية
١٤,٠٣٨,١١٦	١٩,١٣٦,١٣٦	الصافى

* ضمن بند أنون الخزائنة مبلغ ٢٢,٠٠٠ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ٥٣,٩٧٥ ألف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	٦٩٦	أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
١٤,٦٣٧	٥,١٦١	أرباح بيع أنون خزائنة
(٧٥٣)	١٠,٥٤٩	أرباح بيع سندات حكومية
١٣,٨٨٤	١٦,٤٠٦	الإجمالي

١٨- استثمارات مالية في شركات الشقيقة :-

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
%	ألف جنيه مصري	%	ألف جنيه مصري	
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	شركة فيلة للفنادق العائمة
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	الإجمالي

* شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١٦٨,٩٥٦	٢٠٠,٠٥٣
٣١,١٠٦	١٩٦,٦٦٩
(٩)	-
٢٠٠,٠٥٣	٣٩٦,٧٢٢
١١٩,٣١١	١٥٧,٥٧٥
٣٨,٢٦٤	٩٣,٠٧٧
-	-
١٥٧,٥٧٥	٢٥٠,٦٥٢
٤٢,٤٧٨	١٤٦,٠٧٠

١٩- أصول غير ملموسة

القيمة الدفترية في اول السنة المالية

الإضافات

الاستبعادات

صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)

مجمع الاستهلاك اول السنة المالية

استهلاك السنة المالية

مجمع استهلاك الاستبعادات

مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)

صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في اخر السنة المالية (٢-١)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٠٩٠,٨٠٣	٨٧٨,٥٣٧
١١٥,٩٨٩	٢١٨,٨٣٧
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٥٣,٧٨٥
٤١,٤٦٤	٤٦٨,٨٢٤
١١,٣٦٨	١٤,١٠٣
١,٠٣٣,١٧١	١,٢١٣,٣٤٨
٢,٣٧٣,٧٨٥	٥٨١,٨٢٥
٥,٦٩١,٩٤٨	٤,٤٢٩,٢٦٠
(١٦,٧٧٤)	(٦,٤٥٤)
٥,٦٧٥,١٧٤	٤,٤٢٢,٨٠٥

٢٠- أصول أخرى

عوائد مستحقة

مصروفات مقدمة

دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة

أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*

تأمينات وعهد

أصول تحت التسوية

حقوق مالية مشتراة

الإجمالي

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤٩٠,٥٠٦	٤٥١,٥١٩
٨٧,٤٣٩	٧٦,٤٠٧
٥١٢,٨٥٩	٣٥٠,٦١١
١,٠٩٠,٨٠٣	٨٧٨,٥٣٧
(٥,١٣٥)	(٦,٢٩٣)
١,٠٨٥,٦٦٨	٨٧٢,٢٤٤

عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل

عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك

عوائد مستحقة عن استثمارات مالية

الإجمالي

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة

الصافي

المشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٨٠٩,٤٧٧	١,٠٢٥,٣٦٨	الرصيد في بداية السنة
٢٥٥,٤٥٢	٨٩,٥٠٥	الإضافات خلال السنة
(٣٩,٥٦١)	(٦١,٠٨٨)	الاستبعادات
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٥٣,٧٨٥	الرصيد في نهاية السنة المالية

* تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة احتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

٢١- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري									البيان
الإجمالي	أخرى	اثاث	أجهزة و معدات	تجهيزات و تركيبات	وسائل نقل	نظم الية متكاملة	مباني و انشاءات	اراضي	
١,٨٢٩,٨٦٣	٤٧,٢٨٩	٥٦,٣٥٣	٨١,١٨٣	٤٦٤,٠٢٦	٢٤,٠٣٥	٢١٦,٥٤٨	٧٣٠,٣٤٥	٢١٠,٠٨٤	التكلفة في أول السنة المالية (٣)
٢٧٥,٢٨٢	١,٠٩٧	٦,٧٦٣	١٢,٢٢٨	٦٣,٢٦٣	٩٣	٧٦,٨٨٥	١,٣٠٩	١١٣,٦٤٤	الإضافات خلال السنة المالية
(١,٤٧٥)	-	(١٩٢)	(٣٦٥)	(١٤٤)	(٣١٨)	(٣٥٢)	(١٠٣)	-	الإستبعادات خلال السنة المالية
٢,١٠٣,٦٧٠	٤٨,٣٨٦	٦٢,٩٢٥	٩٣,٠٤٦	٥٢٧,١٤٥	٢٣,٨١٠	٢٩٣,٠٨٠	٧٣١,٥٥١	٣٢٣,٧٢٧	التكلفة في آخر السنة المالية (١)
٧٥١,٨٤٢	٣١,١٥١	٣١,٥٦٥	٤٦,٠٤٨	٣٢٩,٥٣٩	١٤,٣٢٩	١٧٢,٧٢٥	١٢٦,٤٨٥	-	مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)
١٣٢,٦٥٣	٩٦٦	٤,٩٤٠	٦,٦٨١	٥٣,٨٩١	٣,٢٣٠	٤٥,٠٦٦	١٧,٨٧٨	-	إهلاك السنة المالية
(١,٣٦٧)	-	(١٩٠)	(٣٥٩)	(١٣٨)	(٣١٨)	(٣٥٢)	(٩)	-	مجمع إهلاك الإستبعادات
٨٨٣,١٢٨	٣٢,١١٨	٣٦,٣١٤	٥٢,٣٧٠	٣٨٣,٢٩٣	١٧,٢٤٢	٢١٧,٤٣٨	١٤٤,٣٥٤	-	مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)
١,٢٢٠,٥٤٣	١٦,٢٦٩	٢٦,٦١٠	٤٠,٦٧٧	١٤٣,٨٥٢	٦,٥٦٨	٧٥,٦٤٣	٥٨٧,١٩٧	٣٢٣,٧٢٧	صافي الأصول في آخر السنة المالية (٢-١)
١,٠٧٨,٠٢١	١٦,١٣٨	٢٤,٧٨٩	٣٥,١٣٥	١٣٤,٤٨٧	٩,٧٠٦	٤٣,٨٢٣	٦٠٣,٨٦٠	٢١٠,٠٨٤	صافي الاصول في اول السنة المالية(٤-٣)

* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٨٤,١٦٩ ألف جنية مصري (قبل الإهلاك)

٢٢- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٠٢,٣٨٧	.
٣٠٢,٣٨٧	.
-	-
-	-
٣٠٢,٣٨٧	.

القيمة الدفترية في اول السنة المالية
القيمة الدفترية في نهاية السنة المالية (١)
مجمع الاهلاك في اول السنة المالية
مجمع الاهلاك في نهاية السنة المالية (٢)
صافي الاستثمارات العقارية في نهاية السنة المالية (٢-١)

٢٣- أصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		البنك
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	-	١,٥٤٦	٣,٠٣٩	المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
٣,٢٩٢	١٥١	-	-	الاثار الضريبية للفرق بين الاهلاك المحاسبي والاهلاك الضريبى
٢٥,٢٨٤	٥٥,٥٧٧	-	-	فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل
٢٨,٥٧٦	٥٥,٧٢٨	١,٥٤٦	٣,٠٣٩	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل/ (التزام)
٢٧,٠٣٠	٥٢,٦٨٩	-	-	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) / أصل
١٢,٦٩١	١٦,٣٣٧	١٥٣	٢٤٧	الشركات
٣٩,٧٢١	٦٩,٠٢٦	١٥٣	٢٤٧	أصول / التزامات ضريبية مؤجلة
				إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل/ (التزام)

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٦,٥٧٣	٢٨,٥٧٩	١,٣٤٧	١,٥٤٦	الرصيد في بداية السنة
٢٥,١٩١	٣٠,٢٩٠	١٩٩	١,٤٩٣	الإضافات
(٣,١٨٨)	(٣,١٤١)	-	-	الاستبعادات
٢٨,٥٧٦	٥٥,٧٢٨	١,٥٤٦	٣,٠٣٩	الرصيد في نهاية السنة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٧	٥,١٣١
٦,٨٣٤,٦٠٤	١٢,٤٠٨,٨٢٦
٦,٨٣٤,٦٣١	١٢,٤١٣,٩٥٧
٥,٧٢١,١٧٨	١٠,١٨٧,٦٧٧
١,١١٣,٤٥٣	٢,٢٢٦,٢٨٠
٦,٨٣٤,٦٣١	١٢,٤١٣,٩٥٧
٢٧	٥,١٣١
٦,٨٣٤,٦٠٤	١٢,٤٠٨,٨٢٦
٦,٨٣٤,٦٣١	١٢,٤١٣,٩٥٧
٦,٨٣٤,٦٣١	١٢,٤١٣,٩٥٧
٢٠٢٢ ديسمبر ٣١	٢٠٢٣ ديسمبر ٣١
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤,١٧٢,٨١٨	١٩,٩١٣

٢٤- أرصدة مستحقة للبنوك

حسابات جارية
ودائع
بنوك محلية
بنوك خارجية
أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد
أرصدة متداولة
٢٥- عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء

٢٦- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩,٦٢٣,٠٥٩	٣٨,٢٣٢,٥٣٤	ودائع تحت الطلب
٣٠,٣٣٦,٠٥٣	٣٤,٢٢٨,٦٣٩	ودائع لأجل وبإخطار
١٠,٥٤٠,٤٦٢	١١,٧٢٤,١٣٥	حسابات التوفير وشهادات الادخار
٢,١٨١,٨٦٦	٢,٥٢٢,٠٧٤	ودائع أخرى
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٦,٧٠٧,٣٨٣	الاجمالي
١٣,١٨٥,٠٣٤	١٥,٤٤١,٢٠٨	ودائع افراد
٥٩,٤٩٦,٤٠٥	٧١,٢٦٦,١٧٥	ودائع مؤسسات
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٦,٧٠٧,٣٨٣	الاجمالي

٢٧- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزامتها

٢٨- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري			
٥٩,٢٢٧	.	%٤,٤٨	١٣ فبراير ٢٠٢٣	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٨,٠٠٠	١٩٩,٩٢٥	%٢,٢٧	١٤ سبتمبر ٢٠٢٦	قرض برنامج التنمية الزراعية
٩٢,٤٢٨	.	%٤,٤٩	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١٠,٦٢٠	١٢,٥٧٠	%١,٧٥	٢٤ أكتوبر ٢٠٢٧	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلي المصري
٤٩٩,٦٨٨	٤٣٥,٣١٢	%٨,٥٩	١٥ يونيو ٢٠٢٦	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٤٤٨,٢٧٣	٣٧١,١١٩	%٨,٦٦	٥ يناير ٢٠٢٦	قرض صندوق سند
٨٧,١٥٧	٣٧,٢٨٤	%٣,٠٠	١ يوليو ٢٠٢٥	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%
٢,٣٥٧	١,٥٠٠	%١١,٠٠	١ أكتوبر ٢٠٢٦	قرض جهاز تنمية المشروعات
٤٠٩,٣٨٤	٥٠٤,٢١٨			قرض شركة اية. بي فاكتور
٣٧١,١٥١	٢٧٨,٠٣٨	%٧,٤٣	١٨ مايو ٢٠٢٥	قرض البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٣٩,٩٦٥			الاجمالي
١٥٩,٦٥٦	-			أرصدة متداولة
١,٨٢٨,٦٣١	١,٨٣٩,٩٦٥			أرصدة غير متداولة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٣٩,٩٦٥			الاجمالي

٢٩- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٧٦,٥٠٤	٤٤١,١٩٠	عوائد مستحقة
٦١,٨١٤	١٦٢,٤٧١	إيرادات محصلة مقدماً
٢١٠,٧٤١	٣٣٠,٩١٧	مصروفات مستحقة
٨٠,٧٠٠	٣٣,٤٥٤	ضرائب وتأمينات مستحقة
١٠٠	١٠٠	دائنو توزيعات
١,٣٩٥,٧٠١	١,٣٧٦,٥٤٣	خصوم تحت التسوية
٢,٣٢٥,٥٥٩	٢,٣٤٤,٦٧٥	الاجمالي

٢٠- مخصصات أخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣							البيان
الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٠,٢٩٨	٢١,٥٦٢	-	-	-	(٨,٥٨٣)	٥٣,٢٧٦	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٢,٧٠٥	٢٣,٢٦٥	٣٥٤	(١٠١)	-	(١٩)	٢٦,٢٠٤	مخصص قضايا
٤٧,٧٥٤	٧٥,٦٧٦	٣,٠٠٥	(٣٠,٤١٠)	-	-	٩٦,٠٢٥	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٤٩٨	٥,١٥٧	-	(٢,٢١٩)	-	-	٣,٤٣٦	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٧٨٣	١٦٣	-	(٦١١)	-	-	٣٣٥	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
١٠٩,٨٦٢	٢٢,٧٨٣	-	(٩,٠٢٩)	-	-	١٢٣,٦١٦	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٦,٥٠٣	٥٤,٥٩٨	-	(٢٨,٤١٥)	-	-	٣٢,٦٨٦	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٤٠,٦٣٣	٣١,٦١٧	٦,٨٢٩	(٣٦,٩١٦)	-	-	٤٦,١٦٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٢٤٩,٠٣٦	٢٣٤,٨٢٠	١٠,١٨٨	(١٠٣,٧٠١)	-	(٨,٦٠٢)	٣٨١,٧٤١	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢							البيان
الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٧,١٩٣	٣٦,٤١٨	-	-	٦٧	(٣٣,٣٨٠)	٤٠,٢٩٨	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٥,٨٢٥	٢,٠٥٣	٦٣٠	(٥,٧٤٢)	-	(٦١)	٢,٧٠٥	مخصص قضايا
٣١,٤٩٩	٢٣,١٤٦	٥,٠٨٤	(١٧,٠٠١)	٥,٠٢٦	-	٤٧,٧٥٤	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٥١	٤٦٦	-	(٢٠)	-	-	٤٩٨	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٢,٩٧٢	-	-	(٢,١٨٩)	-	-	٧٨٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	(٥,٤٧٩)	-	-	١٠٩,٨٦٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٣,٨١٢	٢٥,٨٢٠	-	(٢٣,١٢٩)	-	-	٦,٥٠٣	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٣٦,١٦٣	٥٣,٠٣٧	١٣,٩٦٤	(٦٤,٥٨٦)	٢,٠٥٥	-	٤٠,٦٣٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
١٩٤,٦٣٢	١٧٩,١٦٧	١٩,٦٧٨	(١١٨,١٤٧)	٧,١٤٨	(٣٣,٤٤١)	٢٤٩,٠٣٦	الإجمالي

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣١- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

- * بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٦,٦٠٠,٩٦٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، موزع على ٦٦٠,٠٩٦,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات
- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ و بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنية
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في سبتمبر ١٩٩٨
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنية
 - قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧
 - قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ١٢ يونيو ٢٠١٧
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنية
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ٦ يونيو ٢٠٢١
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنية أسهم مجانية - توزيع عيني تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٩ فبراير ٢٠٢٣
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٣٠ على توزيع مبلغ ٨٤٠ مليون جنية أسهم مجانية - توزيع عيني
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠٠ مليون جنية - نقدى تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٣١,٣٣٣	٣١٦,٤٩٥
١,٩١٣	٣,٨٧٠
٥٢٥,٩٩٣	٧١٦,٣١٣
٣١,٣٤٧	٢٠٥,٩٨١
١١٢,٤٠٧	٢٤٧,٠٠٨
(٢٥,٢٨٤)	(٥٥,٥٧٧)
٣١,٨١٤	٨١,٨٦٦
٣٢,٨٤٢	٣٢,٨٤٢
١٩٥,٤٣٢	١٩٨,٤٣٢
١,١٣٧,٧٩٧	١,٧٤٧,٢٣٠

- احتياطي المخاطر البنكية العام
 - احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك
 - احتياطي قانوني
 - احتياطي عام
 - احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
 - الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
 - خسائر أئتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
 - احتياطي خاص
 - احتياطي رأسمالي
- الإجمالي

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقي من أثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والأحتياطي الخاص بالانتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- أحتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الأحتياطي القانوني :

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يقتطع مبلغ يوازي ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الأحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الأحتياطي قدرأ يوازي ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الأحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- أحتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر

٥- أحتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ، و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستتعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٩٤,٤٥٨	٣٧٦,٧٥٥	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٩,٩٢٨,٤٧٤	٢٠,٧٢٢,٨٦٤	أرصدة لدى البنوك
١,٣٤٢,٤٢٥	٩,٨٤٥,٥٢٥	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
١١,٦٦٥,٣٥٧	٣٠,٩٤٥,١٤٣	

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلي و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ١,١٤١,٢١٣ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المتبقي ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
٥٢٩,٨١٢	٨٩٣,٧٢٦	١,٤٢٣,٥٣٨	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
٣٩٢,٠٤٧	-	-	ارتباطات رأسمالية أصول ثابتة
٩٢١,٨٥٩	٨٩٣,٧٢٦	١,٤٢٣,٥٣٨	الإجمالي

(ب) ٢/ ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,٠٧٢	١,٢٩٥	لا تزيد عن سنة واحدة
-	-	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
٢٨,٩٥٣	٢١٨,٠٥٨	أكثر من خمس سنوات
٣٠,٠٢٥	٢١٩,٣٥٤	الإجمالي

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات و تسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٦٧٤,٠٣١	١٤,٥٩٥,٧٩٥	خطابات ضمان
٢,٧٨٥,٢١٩	٢,٦٧٠,٦٥١	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٠٢٩,٠١٣	٢,٧٦٧,٧٩٤	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٥١٢,٤٠٠	٩٦٧,٨٤٦	اوراق مقبولة الدفع
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٤,٠٣٨,٣٧٥)	يخصم : غطاءات نقدية
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٦,٩٦٣,٧١٢	الصافي
٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٨٢١,٧٩٤	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٩,٧٨٥,٥٠٦	الإجمالي

٣٥. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

• ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة عن تلك السنوات.

السنوات ٢٠٢٢-٢٠١٩

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

• ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الاقرارات وتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• ضرائب الأجور والمرتببات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

يقوم البنك بتقديم الاقرارات وتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

أولاً : ضرائب كسب العمل

• تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ .

• تم استلام إخطار (نموذج ٣٨ مرتببات) عن سنوات ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٩ وتم الطعن في الموعد القانوني وبالفعل تم الفحص وسداد الفروق .

• تم الفحص ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ والشركة بصدد سداد هذه الفروق .

ثانياً : ضرائب الأرباح التجارية

• بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم في الاستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر

ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الاستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

• تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ .

- قامت الشركة بتقديم وسداد الإقرار الضريبي عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢ في أبريل ٢٠٢٣.
- تم استلام إخطار (نموذج ١٩) من مصلحة الضرائب شعبة الأرباح التجارية عن عام ٢٠١٥ بقيمة ١٦ مليون جم وتم الطعن على النموذج وجارى المتابعة مع مصلحة الضرائب.
- تم استلام إخطار (نموذج ١٩) من مصلحة الضرائب شعبة الأرباح التجارية عن عام ٢٠١٧ بقيمة ١٢ مليون وتم الطعن على النموذج وجارى المتابعة مع مصلحة الضرائب.

ثالثاً: ضرائب الدمغة

- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.
- رابعاً: الضريبة العقارية
- تم ربط وسداد الضريبة العقارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقاً لقرار الطعن، وتم السداد حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- ضرائب شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠١٤

تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦.
تم الانتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

- ضرائب كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٨ / ٢٠٢٠

جارى الفحص

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها و سداد الضريبة المستحقة علما بأن آخر سداد بتاريخ ٢٠٢٣/٧ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.
لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- ضريبة شركات الاموال.

السنوات ٢٠٠٣/١٩٩٩

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات و سداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و الطعن علي نموذج ١٩ و تم عمل لجنة داخلية بإعادة الفحص و أحيل الملف للجان الطعن المختصة و تم سداد اصل الضريبة و الربط الاضافي و تم سداد ٣٥% من مقابل التأخير وذلك طبقا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢.

السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٢/٢٠١٠

تم فحص الشركة تقديري و الطعن علي نموذج ١٩ و عمل لجنة داخلية و صدر قرار اللجنة بعدم وجود أي ضرائب مستحقة علي الشركة.

السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة و وجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ

٥٨٢ الف جم و الشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٥ للفحص الجزافي و تم الفحص في المواعيد القانونية.

- تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥,٧٨٥,٥٠٦ جنيه، و تم تقديم الطعن في المواعيد القانونية

- تم فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨,٧٣١,١٢١ جم

- قامت الشركة بتقديم الطعن الواجبة عن السنوات السابقة في المواعيد القانونية وفي انتظار تحديد موعد للفحص الفعلي من قبل الامورية.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

السنوات حتى ٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم ورود مطالبة للشركة عن فحص الشركة تقديري (جزافي) وتم تقديم الطعن (فى المواعيد القانونية) وتم طلب الفحص الفعلى.

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

- تقوم الشركة بتقديم إقرارها الضريبية فى المواعيد المحددة قانونيا وكان أخرها عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- تم الانتهاء من اعمال الفحص الضريبي لضريبة الدخل عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ مع مأمورية الضرائب و سداد المبلغ المستحق وتعمل الشركة حاليا على الحصول على التسوية النهائية .

- ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد المقررة وبانتظار نتيجة الطعن.

- ضريبة الدمغة.

قامت الشركة بالإنهاء من اعمال الفحص الضريبي للسنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١ وتم إجراء التسوية اللازمة عن تلك السنوات و سداد المستحق عنها وكذا استلام التسويات النهائية .

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة فى موعدها و سداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتى الآن.

الموقف الضريبي لشركة بينا المالية القابضة:

- ضريبة شركات الاموال.

- الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية .
- تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٥,٢١٧ جم، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية
- تم طلب فحص عام ٢٠٢٠ وتم تقديم المستندات اللازمة للفحص وفي انتظار انتهاء الفحص ومعرفة النتائج.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٠

تم الفحص وسداد فروق الفحص حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

• ضريبة شركات الاموال.

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ولم يرد خطاب

رسمى بذلك وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لفحص تلك السنوات بالإضافة لعام ٢٠١٩ و في انتظار النتيجة.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

وتم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي لشركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

• ضريبة شركات الاموال.

- تتمتع الشركة باعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.
- تم محاسبة الشركة ضريبيا حتى عام ٢٠٢١ وتم السداد.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠

تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية وأسفرت النتيجة عن ضريبة بمبلغ ٥٥ ألف جنيه وتم السداد.

٢٠٢١-٢٠٢٢

تم تقديم المستندات وبانتظار نتيجة الفحص.

• **ضريبة الدمغة.**

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

• **الضريبة العقارية.**

تم سداد الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ وحتى ديسمبر ٢٠٢٣ وتم حصول الشركة علي مخالصة سداد.

الموقف الضريبي لشركة أي بي أي للتخصيم:

• **ضريبة شركات الاموال.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• **ضريبة كسب العمل.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• **ضريبة الدمغة.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

• **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون بالخصم تحت حساب الضريبة والتوريد في المواعيد القانونية والشركة ملتزمة بتقديم نماذج ٤١ والسداد في المواعيد القانونية.

٣٦ صناديق الاستثمار:

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز	صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي	صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول - الخبير	
قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون
شركة برايم انفستمنس للاستثمارات المالية	شركة أزيমوت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية	شركة أزيমوت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية	شركة الإدارة
٦١٢,٥٠١	٢,٨٦٧,٤٦٦	١,٠٠٠,٠٠٠	عدد وثائق استثمار عند التأسيس
٥٠,٠٠٠	١٤٣,٤٤٠	٥٠,٠٠٠	عدد وثائق الاستثمار المخصصة للبنك عند التأسيس
١٠٠	١٠٠	٣٣,٣٣	القيمة الاسمية للوثيقة
٥٢,٤٠١	١,١٣٤,٩٢٣	١,٠٤٠,١٤١	عدد الوثائق القائمة بالصندوق في تاريخ الميزانية
٥٠,٠٠٠	٣٩,٤٤٠	٧٩,١٩١	عدد الوثائق المملوكة للبنك في تاريخ الميزانية
%٩٥,٤٢	%٣,٤٨	%٧٦,٠٤	نسبة البنك من إجمالي عدد الوثائق
٣٨٠,٨٨٥٩	٥٦٠,٣٩٤٩	٢٦٥,٨٤	القيمة الاستردادية في تاريخ الميزانية
٧٦,٤ ألف جنية	١,٦٨١,٥ ألف جنية	١٦٧,٥ ألف جنية	الأتعاب والعمولات (أتعاب أخرى) المحصلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.
- تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدراج بند خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بمبلغ ٣١,٨١٣ ألف جنية.
- تم تعديل أرقام المقارنة بندى التزامات ضريبية مؤجلة والاحتياطيات بمبلغ ١,٨٥٧ ألف جنية.

٣٨. الأحداث اللاحقة:

- وافق البنك المركزي بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٤ على مشروع النظام الأساسي الجديد للبنك، تنفيذاً للقانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٣ والصادر بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣ والنافذ اعتباراً من ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣، والذي نص على إلغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣، وخضوع البنك لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.